شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مشروب السيد النائب

عشية بدء شهر رمضان زفّ إلينا مكتب نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي بُشرى لا تعادلها أي بشرى أخرى. وهي وإن كانت موجهة إلينا نحن الإعلاميين إلا أن "بركاتها" ستغمر جميع العراقيين، نساءً ورجالاً، شيباً وشباناً ورضّعاً في المهود.

السيد الخزاعي يُبشرنا بقرب إنتاج مشروب جديد معبأ في قنان، من الزجاج أو البلاستيك لا يهم، الشفاف أو الملون لا يهم أيضاً.. المهم انه، من وجهة نظر السيد النائب، مشروب طاقة يُغذي الأبدان والعقول والأرواح، وبالتالي فهو أفضل وأنفع من شراب تمر الهند أو النومي بصرة أو الزبيب أو الجلاب أو قمر الدين وسواها من المشاريب الرمضانية.

مشروب السيد نائب رئيس الجمهورية فيه ميزة أخرى انه لا يوسّخ الملابس إن سقط عليها ... لكنه -والكلام بيني وبينكم- يوسّخ العقول والأنفس.

ربما سيفضل السيد الخزاعي منح مشروبه اسماً طائفياً، على غرار لحوم الغنم والدجاج التي غزت أسواقنا في السنوات الأخيرة ويُفصح كل نوع منها عن مذهب منتجها ومستوردها ومرجعيته الدينية!

ومشروب السيد الخزاعي أعلن مكتب نائب رئيس الجمهورية عنه أثناء اللقاء بين السيد النائب ووفد من هيئة الإعلام والاتصالات الثلاثاء الماضي. وجاء الإعلان في بيان صحفي قال "أكد فخامته خلال اللقاء على ضرورة احترام حرية الإعلام من جهة وتقنين العمل الإعلامي من جهة أخرى بما يخدم المصالح الوطنية".

ولم تفت السيد النائب الإشارة إلى "أن للإعلام ضوابط وأسساً يجب أن تراعى كما هي في أغلب بلدان العالم، واحترام هذه الضوابط ينم عن تقدم ورقي هذه المجتمعات".

هذه الضوابط هي، كما "المصالح الوطنية"، مطاطة وحمالة أوجه مثل الدستور الذي شارك السيد النائب وجماعته في صياغته التي التزمت ضوابط التقيّة فجاء الدستور مثيراً للمشاكل والأزمات وليس حلاً لها.

نائب رئيس الجمهورية لم يكفه أن الحكومة والبرلمان قاما في العام الماضي بعمل سيئ للغاية في ما خصّ الإعلام عندما تجاوزا على الدستور (قانون حقوق الصحفيين) بوضع قيود ثقيلة على حرية تدفق المعلومات، وهي العنصر الأساس والحاسم في العمل الإعلامي.. لم يكف السيد النائب ذلك ولا العمل الجديد الأخرق الذي يُراد للبرلمان أن يصادق عليه بإجازة قانون جرائم المعلوماتية البالغ السوء من فرط تعارضه مع أحكام الدستور وكل الشرائع والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة.. نائب رئيس الجمهورية لا يكفيه هذا ويريد الآن أن يعبئ العمل الإعلامي في قنانٍ، بذريعة مفهومين هلاميين هما "المصلحة الوطنية" و"الضوابط".

لمعرفة السيد النائب ومعلومه أن العالم الديمقراطي لا يضع "ضوابط" للإعلام ولا يعممه بعمامة "المصلحة الوطنية".. الديمقراطية تمنح الإعلام الحرية الكاملة، والمتجاوز من الإعلاميين يحاسبه القضاء (بموجب قانون العقوبات الوطني) مثلما يحاسب المتجاوز على الإشارة الضوئية أو السارق من المال العام.

للإعلام في الديمقراطيات دليل عمل موحد يعرف باسم "أخلاقيات المهنة"، وهذا ما ينقصنا هنا في العراق. وهذا النقصان مسؤولة عنه الدولة لأن سلطاتها الرئيسة، وبخاصة الحكومة والبرلمان، تشجعان على الارتزاق في العمل الإعلامي وتدعمان المرتزقة.

مشروب السيد نائب رئيس الجمهورية "الإعلام المقنن" لن يجعل رمضان هذا العام وأي رمضان آخر كريما.

بعِلم وموافقة الوزارة

هكذا يُسرق النفط من أنبوب "جبل بور"

□ كركوك / شالاو محمد×

النفط العراقي عرضة للسرقة.. (أرشيف)

لم تتمكن السلطات المحلية في مدينة كركوك من القبض على العصابة التي مدت أنبوبا سريا في منطقة "رحيم آوه" وتهريب النفط منه، والتي اكتشف أفرادها قبل قرابة عامين.

قصة سرقة النفط في المكان المذكور بدأت عندما قررت شركة نفط الشمال مد خط أنبوب نفطي من حقول "جبل بور" النفطية إلى منطقة كيوان، وربطه من هناك مع خط أنبوب آخر لنفس الشركة.

مهمة مد هذا الخط النفطي أسندت إلى عدد من المقاولين، وخلال تنفيذ المشروع لم يخطر ببال أحد أن المقاولين فتحوا فرعا من الأنبوب في مكان ما، ليقوموا بسحب النفط منه وبيعه في السوق السوداء.

العملية كانت تتم عند مرور الأنبوب من منطقة رحيم آوه في مدينة كركوك، حيث يقوم المقاولون بسحب أنبوب آخر من هناك قبل ضخ النفط، ولتغطية عملهم كانوا يقومون بإنشاء مرآب كبير لوقوف السيارات على خط الأنبوب الجديد.

المقاولون اتفقوا مع احد المهندسين في شركة نفط الشمال لكتابة نسبة أقل مما يتم ضخها عبر الأنبوب، ليتم إخفاء النسبة المستخرجة، وكانوا يبيعون كميات من النفط تصل أسعارها إلى "٦٠ ألف دولار يوميا" وكانوا يمنحون مهندس الشركة منها مبلغ عشرة آلاف دولار.

وبعد أن نشبت خلافات بين المقاولين والمهندس حول نسبة المال، أقدم المهندس على رفع دعوى قضائية ضد المقاولين حيث تم إرسال لجنة تحقيقية من بغداد إلى كركوك، وصدر أمر باعتقال منفذي العملية.

مصدر أمني في المحافظة أكد أن الشرطة تمكنت من القبض على أحد المقاولين ثم أفرجت عنه بعد ضغوط مارستها أطراف سياسية.

ورغم تأكيد المصدر على عدم اعتقال منفذي العملية، لكن المسؤولين المحليين ينفون ذلك ويؤكدون اعتقال عدد من أفراد العصابة وإحالتهم إلى المحكمة.

رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران قال لـ "نقاش" إنها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها جماعات بسرقة نفط كركوك إلى مدن أخرى، وأن من مسؤوليات شركة نفط الشمال تشديد المراقبة على خطوط أنابيب النفط".

توران أكد أيضاً أن عددا من أفراد تلك العصابة مودعون في محكمة كركوك.

ويتعارض كلام توران مع تصريحات أخرى لمسؤولين أمنيين في المحافظة أكدوا عدم القبض على أي شخص من منفذي تلك العملية ومنهم المدير السابق لمركز شرطة رحيم آوه غالب طه الذي أكد لـ"نقاش" ان الشرطة اعتقلت حرس مرآب السيارات فقط ثم أفرجت عنه لاحقا بعدما اكتشفت أنه لا علاقة له بالقضية.

مجلس محافظة كركوك لم يتخذ اية إجراءات لاستئصال ظاهرة تهريب النفط وهو يبرر صمته عن تلك القضايا بأنه لا يملك الصلاحيات التي تخوله للتحرك.

نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار طالباني أكد أن "وزارة النفط أبلغت المجلس بكتاب رسمي بأنه لا يحق له التدخل بعمل المؤسسات النفطية، ولا في أي موضوع أو قضية، وهو السبب الرئيس في عدم إجراء المجلس أي تحقيق حول تلك القضية".

التهريب يتكرر بحسب طالباني في الكثير من المدن العراقية ويقول "قبل إجراء الانتخابات كانت للأحزاب السياسية في جنوب العراق يد في ثقب أنابيب النفط وتقديمه لحزب أو عشيرة".

الخبراء في مجال النفط والغاز يؤكدون أن عمل ثقب في أنابيب النفط واستخراجه يتطلب شخصا ذا خبرة، وقد يكون هذا الشخص من خارج المحافظة.

الخبيرة في مجال النفط والغاز الطبيعي المهندسة شلير حامد أكدت لـ"النقاش" إن استخراج النفط من الأنابيب يتطلب جهازا خاصا لعمل ثقب معين كي لا يحدث أي حريق وتقول "جميع البراهين تشير إلى جلب شخص ذي خبرة من خارج البلاد لإجراء هذه العملية". مدير شركة نفط الشمال حميد الساعدي ينفي جميع الأحاديث التي دارت حول تهريب النفط من قبل العصابة المذكورة وقال "لا علم لي بتهريب نفط كركوك لا من قريب ولا من بعيد من قبل العصابة التي تتكلمون عنها". وسط التصريحات غير المتوافقة بين المسؤولين الأمنيين وشركة نفط الشمال، لا يعلم أحد إلى أين يؤدي مستقبل تهريب نفط كركوك، ومازال مصير تلك العصابة التي قامت بسحب النفط من أنبوب في منطقة رحيم آوه مجهولا، على الرغم من إصرار مسؤولي المحافظة على اجتثاث ظاهرة تهريب النفط.

قال محافظ كركوك نجم الدين كريم لـ "نقاش" انه تم إعلام جميع المؤسسات الأمنية لتكثيف جهودهم لاعتقال كل من يقوم بتهريب النفط. وأضاف من دون الإشارة إلى تفاصيل أي حادث "من يفكر بتهريب النفط ستتم إحالته إلى المحاكم وينزل عليه أشد العقوبات".

التصريحات الرسمية لم تتمكن من التغطية على وجود عصابات تهريب النفط التي تتداول وسائل الإعلام أخبارها على صفحاتها بين الحين والآخر ويتناقلها الأهالي القاطنين قرب أنابيب النفط بين الحين والآخر.

■ عن "نقاش ويكلي"

نواب: العراق لا يعرف عدد سكانه وكل التقديرات عشوائية

□ بغداد / المدى

كشفت عضو اللجنة المالية البرلمانية النائبة ماجدة عبد اللطيف التميمي عن وجود تفاوت كبير في تعداد سكان العراق، معتبرة عدم وجود احصائية سكانية دقيقة يؤدي الى عشوائية وعدم دقة الكثير من المؤشرات التي تعتمد عليها الدولة ".وقالت التميمي لوكالة كل العراق [أين] أمس ان " هناك تفاوتا كبيرا بين عدد السكان بالنسبة للموازنة ونحن نعتمد البطاقة التموينية في احتساب عدد السكان وهناك فرق بين البطاقة التموينية وبين ارقام وزارة التخطيط في الموازنة ونعتمد على رقم [٣٣] مليون وخمسمئة نسمة، بينما تعتمد وزارة التخطيط [٣٢] مليون نسمة وهذا الفرق لا يخدم الوضع الاقتصادي للبلد".

وأضافت "يجب أن يكون هناك رقم موحد ودقيق يمكن الاعتماد عليه باحتساب الكثير من الأمور مثلا تحديد مؤشر البطالة في العراق حيث أن التعداد السكاني يسهم في جمع معلومات حول مستويات الدخل أو مستويات المعيشة واستراتيجيات الفقر وإمكانيات دعمها ومؤشرات اقتصادية كثيرة وما هو الحد الادنى للدخل والحد الاعلى له وحجم العوائل العراقية والواقع الصحي في البلاد".

وأوضحت التميمي أن " تعطيل التعداد السكاني ليس في صالح البلد لان مؤشرات الألفية الثالثة تعتمد جميعا على التعداد السكاني ونحن الآن في بلد لا يعرف عدد سكانه وبالتالي فأن كل تقديراتنا التي تبنى على التعداد تكون تقديرات عشوائية ولا يوجد فيها اي صحة او دقة".

من جانبها استبعدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني اجراء التعداد السكاني خلال الفترة المقبلة، مؤكدة في تصريح سابق لها ان "التعداد السكاني يحتاج إلى توافق بين الكتل السياسية وهناك بعض المكونات تتخوف من إجرائه".

يذكر أن آخر إحصاء جرى في العراق خلال العام ١٩٩٧، أظهر أن عدد السكان يبلغ نحو ١٩ مليون نسمة في كافة المناطق باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق، حيث قدر مسؤولون حينها أن هناك ثلاثة ملايين شخص يعيشون في الإقليم.

وتم تأجيل الإحصاء العام لسكان العراق الذي كان مقرراً في العام ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول ٢٠٠٩ بسبب سوء الأوضاع الأمنية، ليتم تأجيله مرة أخرى بسبب مخاوف من تسييسه، حيث عارضت جماعات عراقية عدة إجراءه في المناطق المتنازع عليها مثل مدينة كركوك التي يسكنها العرب والكرد والتركمان وتضم حقولاً نفطية كبرى، فضلا عن مناطق متنازع عليها بين العرب والكرد في مدينة الموصل التي تضم سكاناً من ديانات ومذاهب متنوعة كالمسلمين والإيزيديين والشبك والمسيحيين، تحسباً من أن هذا التعداد قد يكشف عن تركيبة سكانية من شأنها أن تقضي على طموحاتها السياسية.

مجلس النواب.. (أرشيف)

العراقية تطالب بحسم ملف المطلك عبر البرلمان

□ بغداد / المدى

طالبت القائمة العراقية، أمس الجمعة، بتحديد مصير نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك عبر مجلس النواب بإقالته من منصبه من عدمه.

وقالت النائبة عن القائمة العراقية لقاء مهدي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "ورقة إقالة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك يجب ان تكون بيد مجلس النواب وان تدخل ضمن التصويت ليكون القرار النهائي في تحديد وضعيته".

وأضافت مهدي أن "القائمة العراقية لا تقبل بأن يكون مصير المطلك على ما هو عليه فإما أن يرجع إلى منصبه ويمارس عمله أو أن يكون مجلس النواب هو الفيصل لحل قضيته".

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد بدأ بنشاطات بحث خلالها، مع رئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري، المشهد السياسي وتطورات الأحداث الإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية في العراق.

واضاف بيان لمكتب المطلك تلقت المدى نسخة منه أمس الجمعة: ان نائب رئيس الوزراء أكد، خلال استقباله للحيدري، أهمية اغتنام حلول شهر رمضان المبارك لتجاوز الخلافات بين الأطراف السياسية والعمل من اجل عراق واحد موحد بعيداً عن التناحرات والمزايدات.

وأشار البيان إلى أن المطلك هنأ الحيدري وعموم الشعب العراقي بحلول الشهر الكريم، متمنياً: أن يكون شهر رمضان فرصة لتعزيز المشتركات وتطوير التفاهمات بما يفضي إلى سلام دائم وآمن متين يعم عراقنا الغالي من أقصاه إلى أقصاه.

وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، قد دعا، الوقفين السني والشيعي إلى تشكيل لجنة مشتركة لمراقبة هلال شهر رمضان من اجل توحيد العراقيين في مناسباتهم الدينية وأعيادهم ليكون ذلك حجر الأساس في توحيدهم بشكل حقيقي وواقعي.

وقال المطلك في بيان صحفي تلقت المدى نسخة منه: أدعو الوقفين السني والشيعي إلى الإسراع بتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين من اجل مراقبة هلال شهر رمضان.

وبيّن أن تشكيل هذه اللجنة سيكون له الدور الكبير في توحيد العراقيين في مجال عباداتهم وأفراحهم وأعيادهم، مؤكدا أن العراقيين بحاجة إلى مظاهر الوحدة الحقيقية وخصوصا ما يخص المناسبات العامة التي تشمل جميع العراقيين كالصيام والأعياد.

ويشهد العراق أزمات متراكمة تفاقمت بعد خروج القوات الأمريكية في نهاية العام الماضي، منها ما يتعلق بمذكرة اعتقال نائب الرئيس طارق الهاشمي بتهمة "الإرهاب" ومساعي عزل صالح المطلك عن منصب نائب رئيس الوزراء، والمشكلات مع إقليم كردستان، وما أعقب ذلك من تداعيات ارتبطت بمطالب سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي، التي لم تحسم حتى الآن.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون